



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

24 نوفمبر 2010

معالي الوزير فرانكو فراتيني
وزير خارجية جمهورية إيطاليا

معالي الوزير فراتيني

بمناسبة زيارتك الأولى إلى قطاع غزة، يود المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن يعرب عن ترحيبه بك وشكره على انخراطك بشكل شخصي في القضية الفلسطينية. كما أننا نرحب باتخاذك قرار الزيارة بغرض الحصول على المعلومات بشكل مباشر، وكلنا ثقة بأن هذه الزيارة سوف تساهم في تقديم فهم أعمق للأوضاع على أرض الواقع.

بالإضافة إلى ذلك، نود أن نغتنم الفرصة للتعبير عن اهتمامنا بتوقيت هذه الزيارة وكيفية الترتيب لها. من المؤسف أن جدول الأعمال الخاص بك لم يتضمن عقد اجتماعات مع منظمات حقوق إنسان محلية أو منظمات غير حكومية. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من تقديرنا للقيود التي يفرضها جدول الأعمال الخاص بك والفترة المحدودة التي سوف تقضيها هنا والتي لن تسمح بزيارة قطاع غزة، فإنه من غير المحتمل أن تتمكن من رؤية الصورة بشكل كامل. ندعوك أن تعود لزيارة غزة في المستقبل القريب، وإنه من لمن دواعي سرورنا أن نلتقي خلال تلك الزيارة.

نقدر لك أن زيارتك تركز على أثر الحصار على الاقتصاد المحلي، وعلى قضية الصادرات بشكل خاص، وهي حتماً قضية مركزية في مجال تقدم قطاع غزة والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية. ولكن في الوقت نفسه، نود أن نسلط الضوء على حقيقة أننا هنا في غزة لا نتعامل مع أزمة إنسانية "بسيطة"، فهذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان لا يمكن حلها إلا من خلال الإنهاء التام للحصار الإسرائيلي الجائر. من الضروري الاعتراف بعدم شرعية الحصار، وبالأخص بتبني المجتمع الدولي "تخفيف" الحصار على المستوى المحلي، وبالتالي مأسسته ليكون أحد أشكال العقاب الجماعي.

إن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ يونيو 2007، وإن كان الأكثر خطورة، هو أحد أشكال الحصار الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين منذ عقدين من الزمن، خاصة سكان قطاع غزة. لقد تفاقمت عواقب هذا الحصار خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (27 ديسمبر 2008 – 18 يناير 2009) والذي خلف أكثر من 1400 قتيل (83% منهم من المدنيين، من بينهم 318 طفلاً) و5300 من الجرحى. كما تسبب العدوان في حدوث دمار كبير في البنية التحتية الخاصة والعامة، بما فيها المنازل، والمدارس، وشبكات المياه والصرف الصحي، والمستشفيات، وغيرها حسبما ورد في تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق.

لم تسمح إسرائيل بدخول مواد البناء الأساسية، وهو الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1860 (2009). في المقابل، شددت إسرائيل القيود المفروضة على حركة البضائع وتنقل الأفراد من وإلى قطاع غزة، مما أثر في حياة السكان المدنيين من جميع الجوانب. على سبيل المثال، تعاني مستشفيات القطاع من نقص في الأدوية والمعدات الأساسية، فيما يعد السفر للخارج لتلقي العلاج أمراً غاية في الصعوبة، كما أنه يخضع لشروط قاسية وتأخير قد يهدد حياة المريض. يسمح لعدد محدود من المرضى ممن هم بحاجة إلى العلاج في الخارج بالسفر، وكما يرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فإن "السكان محتجزون داخل قطاع غزة نتيجة الحظر المفروض على التنقل...".¹

هنالك عجز كبير في كل من الكهرباء والوقود والغاز، مما كان له أثراً مدمراً على عمل المستشفيات وشبكات المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى تأثيرها في جوانب أخرى من حياة المدنيين.

¹ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة، المشرف الإنساني، أكتوبر 2010، ص 2، متوفر على http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_11_12_english.pdf



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

تحظر إسرائيل تصدير البضائع خارج قطاع غزة بشكل تام (باستثناء عدد محدود من أصناف الزهور والتوت الأرضي)، كما أن الواردات من السلع الغذائية الأساسية يتم تأخير دخولها، حيث تم تسجيل نقص في هذه السلع حسيماً أورد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة: "في العاشر من نوفمبر 2010، لم يكن متوفر في طواحين غزة الستة سوى 5000 طن من القمح، و 1000 طن من دقيق القمح في السوق المحلي وهو ما يكفي حاجة السكان مدة 8-10 أيام فقط."²

في الوقت الراهن، ومقارنة بما كان عليه الحال قبل فرض الحصار، 35% فقط من المنشآت الصناعية تعمل في قطاع غزة، حيث بلغ عدد العاملين 6000 عامل، وهو ما يشكل 17% من عدد العاملين قبل يونيو 2007.³ وعلى النقيض من ذلك وفي ظل هذه الظروف، فإن الكميات المتزايدة من المواد الغذائية التي تدخلها إسرائيل إلى القطاع منذ يونيو 2010 تقضي على ما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة. فعلي سبيل المثال، نجد مصنع العودة للبسكويت، والذي كان من أحد أكبر المصانع في غزة ويستوعب 300 عامل واعتاد على تصدير 60% من منتجاته، هو عملياً مغلق الآن بعد أن تم إغراق السوق المحلي بأنواع رخيصة من البسكويت الإسرائيلي، وهو أمر مرتبط بحقيقة أن منتجات قطاع غزة لا يتم تصديرها إلى الخارج.⁴

كما يعاني القطاع الزراعي بشكل كبير مما يسمى "المنطقة العازلة" على طول الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل، حيث يمنع السكان من دخول هذه "المناطق المحظورة"، والتي يصل عرضها إلى 1500 متر بعيداً عن الحدود. تشير التقديرات إلى أن المنطقة العازلة⁵ تشكل حوالي 17000 دونم، أي ما يعادل 17% من أراضي قطاع غزة و35% من الأراضي الزراعية في القطاع.⁶ وبهذا يمكن للسكان الوصول إلى هذه الأراضي تحت تهديد النيران التي يطلقها جنود الاحتلال على الحدود⁷، مما يتسبب في تهديد الأمن الغذائي للسكان وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية. أما فيما يتعلق بالمنطقة العازلة في البحر، فهي مفروضة بقوة السلاح أيضاً⁸، حيث لا يسمح بالصيد أبعد من 3 أميال بحرية على الرغم مما نصت عليه اتفاقية أوسلو بالسماح بالصيد لمسافة 20 ميل بحري داخل البحر. لقد أثر ذلك سلباً على قطاع الصيد الذي تعتمد عليه 3600 أسرة تقريباً.

بشكل عام، لقد أثر التدهور الاقتصادي الذي تتسبب فيه إسرائيل في جميع جوانب الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، مما تسبب في زيادة معدلات البطالة إلى أكثر من 42%. كما بلغت معدلات الفقر ما نسبته 80% ومعدل الاعتماد على المساعدات الغذائية ما يقارب 85%. في الواقع، إن الوضع في غزة "بائس"، ... [..] لا يطاق... [..] ولا يمكن تحمله ولا قبوله في القرن الحادي والعشرين.⁹ يعد الحصار "غير قانوني ولا يمكن قبوله في ظل القانون، هذا بغض النظر عن الأسباب التي سعت إلى تبرير مشروعية الحصار."¹⁰

لقد صرحت إسرائيل رسمياً بأن الهدف من الحصار هو تطبيق سياسة القضاء على التنمية أو "التخفيف المتعمد"، والتي يتم من خلالها معاقبة السكان المدنيين بشكل عشوائي بسبب ممارسات الحكومة في غزة¹¹. وبحسب ما أوردت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن الحصار غير قانوني بموجب القانون الدولي كما أنه يعد شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المفروض على السكان المدنيين، وهو الأمر الذي يعد محظوراً بموجب المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة¹².

² مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة، حماية المدنيين، 3-9 نوفمبر 2010، ص 3، متوفر على http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_11_12_english.pdf

³ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة، المشرف الإنساني، أكتوبر 2010، ص 10.

⁴ بي بي سي، يعاني القطاع الاقتصادي في غزة من حظر إسرائيلي على الصادرات، 2 نوفمبر 2010، متوفر على <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-11668080>

⁵ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المنطقة العازلة في قطاع غزة، أكتوبر 2010، قسم أوراق الحقائق، متوفر على www.pchr.org.

⁶ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة، بين الجدار وظروف صعبة، أغسطس 2010، ص 19، متوفر على www.ochaopt.org.

⁷ أفاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بوقوع 47 قتيلاً و 114 جريح نتيجة الاعتداءات التي تحدثت في المنطقة العازلة منذ الأول من يناير وحتى 30 سبتمبر 2010، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المنطقة العازلة في قطاع غزة، أكتوبر 2010، قسم أوراق الحقائق، ص 3، متوفر على www.pchrgaza.org.

⁸ المصدر السابق، ص 1، منذ يناير وحتى إبريل 2010 على سبيل المثال، وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 19 اعتداء على قوارب الصيد، و 10 حالات إطلاق نار، اثنتان منهم تسببت في إصابة صيادين، و 3 حالات اعتقال، و 4 حالات مصادرة للقوارب و/أو شبكات الصيد، وحالتين تم فيهما تدمير أدوات الصيد.

⁹ A/HRC/15/21، 27 سبتمبر 2010، الفقرة 275، متوفر على

http://www.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/15session/A.HRC.15.21_en.pdf

¹⁰ المصدر السابق، الفقرة 261.

¹¹ غيشا، بحسب الائتماس الذي تقدمت به مؤسسة غيشا، كشفت إسرائيل عن وثائق تتعلق بسياسة الحصار الإسرائيلي، 21 أكتوبر 2010، متوفر على

<http://www.gisha.org/index.php?intLanguage=2&intItemId=1904&intSiteSN=113&OldMenu=113>

¹² اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حصار غزة: ليس لسنة أخرى، بيان صحفي 103/10، 14 يونيو 2010، متوفر على www.icrc.org.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

على الرغم من الادعاءات الإسرائيلية بـ "تخفيف" الحصار بعد الاعتداء على "أسطول الحرية"، إلا أنه لم يكن هنالك أي تغيير يذكر على أرض الواقع. وبحسب ما أشار إليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فإنه "على الرغم من الزيادة الحالية في كميات وأنواع الواردات إلى القطاع، إلا أن سكان قطاع غزة لازالوا يخضعون لعقاب جماعي"¹³. بالإضافة إلى ذلك، "فإن القيود المفروضة على الواردات من مواد البناء والصادرات من بضائع قطاع غزة لازالت تعيق الانتعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى القدرة على معالجة حاجات السكن والبنية التحتية. هذا على الرغم من تخفيف القيود المفروضة على الواردات منذ 20 يونيو 2010"¹⁴. لازال السكان غير قادرين على السفر، كما أن الحظر لازال قائماً على الكثير من المواد الخام اللازمة للبناء والإنتاج الصناعي وعلى صادرات قطاع غزة.

فيما نرحب بدعواتك السابقة المطالبة باستمرار تصدير المنتجات من قطاع غزة والسماح بدخول البضائع إليه، فإننا نود الإشارة إلى إجراءات أخرى ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الحالية في غزة، والتي لا يمكن حلها فقط من خلال زيادة كميات البضائع المسموح إدخالها. يمكن للاستمرار في التبادل التجاري، على الرغم من أهميته كاستجابة على المدى القصير وبالنسبة لمساعدة الاقتصاد في قطاع غزة للمضي قدماً، أن يكون خطوة ناجحة فقط في حال تم تعزيز حقوق السكان الأساسية واحترام سيادة القانون.

بمناسبة زيارتك لقطاع غزة، ندعوك إلى الاطلاع على الأوضاع الصعبة وأسبابها على أرض الواقع. وكوزير خارجية في الحكومة الإيطالية، فإنك تملك القدرة والفرصة على التأثير في السياسات المفروضة على هذه البقعة من العالم. لاحظنا بأن نظيرك الألماني، السيد جويدو فيسترفيله، وخلال زيارته لقطاع غزة، قد أبدى رأيه قائلاً: "بأنه من غير المقبول فرض حصار على مليون ونصف المليون من السكان".

نود من معاليك أن تخصص زيارتك واهتمامك لـ "الأثار الاقتصادية" المترتبة على الحصار في غزة، كما ونود منك التطرق للإطار العام للقانون الدولي والأخذ بعين الاعتبار حقوق السكان المدنيين، الذين يعانون من أساليب حادة بالكرامة منذ زمن بعيد.

يمكن الرد الملائم والوحيد، والذي ينسجم مع كل من اهتمامات الإنسانية والمعايير الملزمة للقانون الدولي، في رفع الحصار الجائر بشكل كامل¹⁵. وبصفته المفوض العام للأمم المتحدة، أكد السيد فيليبو غراندي قائلاً: "يجب أن نطالب برفع الحصار بشكل كامل كي تتمكن غزة من الانتعاش من جديد، وهو الأمر الذي يحتاجه سكان قطاع غزة بشكل ملح"¹⁶.

مع خالص الاحترام

راجي الصوراني
مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

¹³ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة، المشرف الإنساني، أكتوبر 2010، ص 2.

¹⁴ المصدر السابق، ص 9.

¹⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حصار غزة، ليس لسنة أخرى، بيان صحفي 103/10، 14 يونيو 2010، متوفر على www.icrc.org.

¹⁶ بيان لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، 1 نوفمبر 2010، متوفر على

<http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=835>